جولات ومشاهدات :

فى ملاجئ المجزة والمعوزين

بقلم الأستاذ م . محمد عبد الكريم

وحضرتك عاوز تروح ملجأ المتسولين ؟

ونظر الىّ صبى مقهى الناصرية نظرة فاحصة ، وجعل يتأملنى من رأسى الى أخمص قدمى كأنما يستطلع من حالى اذا كان سؤالى عن الملجأ للزيارة أو للإقامة ، ثم رفع يده مشيرا الى الطريق .

وسرت فى شارع الناصرية واوحات الحارات والضروب تطالع علىّ الواحدة بعد الأخرى . فهذه حارة أبو لحاف وذلك درب القرودى ودرب المعازى وغير ذلك من الأسماء التاريخية العظمى... التى تعتز مصلحة التنظيم بها وتحرص على تخليدها ، وتأبى لأمر يعلمه الله ولا نعلمه نحن ولا هى أن تمحوها من لوحاتها .

وأخيرا ... وأخيرا بلغت درب الحجر حيث يقوم الملجأ المقصود .

وملجأ درب الحجر أحد الملاجئ الثلاثة التى أعدتها الحكومة للعجزة والمعوزين بعاصمة البلاد . أولها ملجأ السيوفية الذى أنشئ فى الدار التى كان يسكنها المرحوم طلعت بك ، وبما وقف هذا الثرى المحسن من مال فى عام ١٩٣٢ ، وكان هذا الملجأ معدّا للرجال والنساء ، فلما صدر قانون التسول فى عام ١٩٣٣ خصص للنساء ونقل الرجال الى درب الحجر ، ولم يمض على إنشاء الملجأ الثانى عام حتى ضاق بمن فيه ، فأعدّ لهم ثالث بحى الهايتم .

طرقت باب الملجأ الكبير فتكشف عن جندى شاكى السلاح . سألته عن الناظر فقادنى الى حجرة فيها شابان تبدو عليهما أمارات النجابة والنشاط ، أحدهما كاتب يقوم بعمل الناظر والآخر أمين للخزن . وتسابق الشابان الى إمدادى بالبيانات التى طلبتها ، ومضى أكبرهما يحدثنى عن الملجأ وما فيه ، فذكر أن لديه مائتين وتسعة وعشرين لاجئا منهم ستة عشر دخلوا الملجأ مختارين ، أما الباقون فمن المتسوّلين الذين حجزوا فيه بحكم القضاء .

ذلك بأن قانون التسوّل ينص على الحكم بحبس كل متسوّل صحيح البنية ضبط وهو يستجدى فى شوارع إحدى المدن التى بها ملاجئ ويحجزه فى واحد منها ، على ألا تقل مدة هذا الحجز عن سنة . أما من دخل الملجأ مختارا فيظل به أربعة شهور على الأقل .

وانتقلت الى فناء الملجأ ، فاذا بى بين عدد كبير من العجزة والزمنى . تأملت فيهم فكأنى بهم ضحايا غارة جوية أو حرحى جيش غلب على أمره : خليط من العميان والمقعدين والبلهاء والمفلوجين والصم والمسنين ، ما إن رآنى بعضهم وعلموا غايتى حتى تهامسوا فى شأنى مع الباقين ، وسرعان ما بدأت كمائنهم تزحف على مكانى ، كل يشكو وكل له ظلامة... وما كان فى مقدورى أن أقوم بواجبى لولا أن تطوع رئيس الملجأ باقصائهم وتنظيمهم فى جماعات تضم ذوى الحالات المتشابهة .

مع سكان الملجأ :

أقبل العميان ، وكان رائدهم بارعا فى التمهيد لعرض ظلامتهم حين استهلها بآيات من الذكر الحكيم ، حتى اذا فرغ منها بدأ يحدثنى فى طلاقة و بلاغة ، وبناقشنى فى قانونية الكسب باحتراف تلاوة القرآن حتى فى الشوارع والطرقات ، ويعرض حال العميان الذين احترفوا الترتيل منذ نعومة أظفارهم وما ترتب على وجود المذياع فى كل بيت من قطع رواتبهم مما اضطرهم الى تلاوة القرآن فى الطريق . ثم أخذ يحنى باللائمة على ولاة الأمور الذين لم يخصصوا من إيراد محطة الاذاعة اللاسلكية إعانة لرابطة القراء التى ينتسبون اليها ، و يستطرد من ذلك الى عدم دستورية الحجر على الحرية الشخصية لرجل يرتزق من مهنة تحتاج الى دراية خاصة وفيها من تهذيب النفس ما يستحق الأجر ، ويخلص من دفاعه بطلب اخراجهم من الملجأ والافراج عنهم «فورا وفى الحال» .

و يقفز ضرير آخر فيقول فى حماسة إنه منضم الى دفاع زميله و يزيد عليه أنه وبعض زملائه يعرفون علاوة على القراءة صناعة حشو الكراسى و يتساءل : ما يضرّ ولاة الأمور اذا هم أضافوا هذه الصناعة الى صناعات الملجأ ؟

وانصرف العميان وجاء المفلوجون . وكان مشهدهم وحديثهم يحملان على الاشفاق . تكلم أحدهم باسان عقده المرض ، فهمت منه أنه يعبر عن رغبة إخوانه فى الخروج من الملجأ . قلت وما يكون مصيركم وأنتم عاجزون عن الكسب وليس لكم من يعولكم ؟ فقام المسكين يشمر بيده المعيوبة عن ساعده السليم وهو يقول " بهذا أعمل وافتات " .

ويتوارى هذا المفلوج الذى يريد أن يعمل ليقتات من كده و يتقدم بعض الشبان الذين استردوا شيئا من صحتهم بالملجأ وغدوا قادرين على نوع من العمل ، فيقولون إنهم مرتاحون الى البقاء فى الملجأ وإنهم لا يريدون مبارحته أبد الآبدين . فيأخذنى العجب لهؤلاء الأشداء الذين استمرأوا حياة الكسل ، يطعمون ولا يعملون ، فى وقت تتوق فيه نفوس العميان والمفلوجين الى الكد والعمل . ولقد افضيت بعجبى إلى ادارة الملجأ فعلمت أنها ستخرج هؤلاء الأصحاء لتفسح المكان لمن هم أحق به منهم .

وأقبل بعد هؤلاء شيخ شكا الىّ حاله فى وقار ورزانة، فذكر أنه ثرى وأنه يملك ضيعة أوضح لى زمامها ومركزها وأن له رصيدا كبيرا فى مصرف معروف، وأخذت أصغى الى الرجل بانتباه وبدأت أدون ما يقول لأتحقق من أمره، غير أنه لم يلبث أن تغير ووثب هائجا ثائرا وجعل يرفع ذراعيه ويمد قبضتيه متوعدا ومهددا ولم أكد أعود من دهشتى حتى همس رئيس الملجأ فى أذنى أن الرجل مخبول .

مخبول ؟ الله أكبر ! وكيف الخلاص منه ؟ حاولت أن أتراجع بمقعدى فى أناة وروية وأجيل حدقتى بين المخبول الثائر والباب المفتوح وأبحث عما يصلح لأن يحول بينه وبينى اذا هو انقض علىّ . ولكن الله سلم اذ افترت شفتا صاحبى عن ابتسامة ساذجة وقال فى لهجة الآسف الندمان : لا تؤاخذنا يا سيدنا الأفندى .

ولفت نظرى شاب اعتزل الجميع وقبع فى ركن من فناء الدار . دعوته فتبينت فى وجهه أنه أجنبى، وسألته عن اسمه فقال "انستيرو خريستو" قلت وما أتى بك الى هنا ياخريستو؟ قال : إنه كان يبيع أوراق "اليانصيب" وأنه سيق الى المحكمة فالسجن فالملجأ ، وقد أبدى عدم ارتياحه الى البقاء فى هذا المكان الذى لا يجد له مواطنا فيه، وطلب اخراجه ليعيش من بيع الورق ومن الإعانة التى خصصتها له الجمعية الخيرية اليونانية . فلما ذكرته بأن عليه حكما يجب أن يوفيه أعرض عنى فيما يشبه الازورار أو الاحتقار وهو يتمتم بين شفتيه : "حكم إيه وزفت إيه ؟" .

وقد استرعى انتباهى كثرة الصناع من اللاجئين . فقد رأيت النساج ، والكواء، وصانع الأحذية ، ومصلح الكراسى ، والميكانيكى ، ورأيت خياطا شهد له رئيس الملجأ بالبراعة فى حياكة الملابس الفرنجية ، كما استلفت نظرى عامل من عمال الطلاء اسمه اسماعيل رجب أخبرنى أنه كان يعمل مع المقاول ديفارو، وأنه قام بطلاء الحجرة الملكية بسراى رأس التين.

هؤلاء العمال وغيرهم يمكن استغلالهم كل حسب حالته فيفيدون ويستفيدون بشىء من المكافأة ينفعهم فى مواصلة الكسب متى خرجوا من الملجأ .

فى ملجأ الهيائم :

والآن أنتقل بالقارئ الى ملجأ الهيائم ثم أعرض لنظم هذا الملجأ وما أراه من أبواب الإصلاح التى يجب أن تعمل فيه .

ليس ثمة أدعى الى الرثاء والاشفاق من أولئك الذين كتب عليهم الشقاء فدفعتهم الحاجة الى السؤال حتى اذا حاسبهم القضاء وأبرم فيهم حكمه خرجوا من السجن الى هذه الدور يقضون حياة لا أمل فيها ولا رجاء بعدها .

بين حشد يبلغ الثلاثمائة رجل جلهم من المرضى والعجزة والمسنين ، أخذت مكانى وأصغيت لأستمع شكاية الشاكين، وأملأ من أحاديثهم صحائف فيها عبر وفيها عظات .

هذا شاب فى مقتبل العمر تبدو عليه آثار النعمة الذاهبة والأصل الكريم ، يحدثك فى ذلة ومسكنة عن حاله ، فيروى لك كيف أهمله أهله و بينهم الطبيب المعروف والمهندس الكبير. وذاك شيخ تنم هيئته على عز دائل ، فاذا سألته عن ذويه أفضى اليك بأسماء تعرفها فأخوه موظف كبير وابن شقيقته ضابط برتبة صاغ فى البوليس .

ولعل أشد ما آلمنى مشهد شيخ لم ينقطع عن البكاء مذ دخلت الدار حتى برحتها . كان الرجل الى تسعة شهور خلت عاملا من العمال الممتازين بالسكة الحديدية ، فلما بلغ سن التقاعد وتسلم مكافأته فقدها بأكملها و بات لا يلوى على شىء ، ومن العجيب أن يقاسى هذا الشيخ ما يقاسى وله ابن رباه وعلمه ثم سعى لدى رؤسائه حتى ألحق بوظيفة بذات المصلحة، وهذا الابن أعزب ينفق راتبه على لذاته متغافلا عن حالة أبيه .

ولم أكد أنتهى من أمر هذا الشيخ حتى سمعت زفرة حارة من جاره ... قلت وما خطبك أنت أيضا يا شيخ ؟ قال أراك تعجب لحال محدثك وابنه موظف صغير، فما بالك بى وولدى مفتش بالسكة الحديدية، ثم ذكر اسمه وعنوانه و رجا منى أن أسعى لإخراجه من الملجأ وأن أتفق مع ابنه على مرتب معين يتقاضاه .

وتقدم نحوى شاب ينم حديثه عن ذكاء ومعرفة ، فذكر أنه كان كاتبا معينا على اعتماد بتفتيش تحويل الحياض ، فلما نفد الاعتماد المقرر استغنى عنه رؤساؤه فانطلق يبحث عن عمل حتى اذا عجز مد يده فامتدت اليه يد القضاء .

وتبعه آخر كنت أحسبه من موظفى الملجأ لاختلاف هيئته عن هيئة اللاجئين. أخبرنى هذا الرجل فى طلاقة أنه كان مسبحيا وناظرا لمحطة من محطات السكة الحديدية، وأنه استقال من عمله وفتح بما ناله من مكافأة محلا تجاريا ، وحدث أن راقه الاسلام فاعتنقه فقلب له أهله ظهر المجن وهددوه بالقتل، ولم ير الرجل سبيلا للخلاص غير الاحتماء بولاة الأمور الذين أودعوه الملجأ ، وهو يرجو إخراجه و يرى ورى معه أنه بمكان لا يناسب أمثاله، وأن من الانصاف حل مسألته بتيسير عمل له وبخاصة لأنه يتمتع بصحة جيدة وسنه تسمح باستخدامه فى أى عمل يناسب مواهبه .

وثالث يملك محلا صناعيا لإصلاح ماكينات الخياطة وعنده كاتب وعمال .

ورابع مزارع يملك عددا من الفدادين الجيدة التربة بإقليم المنوفية .

وقد ذكرنى حال هؤلاء وغيرهم بما رواه لنا تاريخ بريطانيا فى عهد الملك جيمس الأول حين انخرط فى سلك المتسولين عدد كبير من ذوى المهن الراقية كالعلماء والاطباء والتجار

مما اضطر الملك الى إصدار تشريع يحرم التسول إلا لمن يحمل ترخيصا خاصا من لدنه، وكان من كبار المسئولين فى ذلك الحين جون ستاد أكبر مؤرخى بريطانيا فى القرن السادس عشر الذى فاز بإجازة التسول "نظرا للخدمات الكبيرة التى أداها لتاريخ بلاده" وكان ستاد يقوم بجولاته فى المدن والقرى ولوحة الاستجداء معلقة فى عنقه وبين يديه سجله التاريخى الشهير "فى ساحة انجلترا" يدون فيه ما يراه ، ولكن المؤرخ الكبير كان لا يتقن فنه الجديد ولذلك قضى بائسا معدما .

وصاحب هذه الجولات يدعو الله ضارعا أن يغنيه عن مثل هذه الإجازة وألا يختم له بما ختم به لستاد ... والعياذ بالله من علم يؤدى بصاحبه الى مثل هذه الحال !

عمدت حين وجودى بملجأ الهيائم الى إحصاء المهن التى كان يتهنها مائة لاجئ فوجدتها هكذا :

سبعة وعشرون منهم من العمال الذين كانت قواهم البدنية قوام عملهم كالحوذية والحمالين والفعلة والحجارة ، فلما نضبت هذه القوى نضب معها معين رزقهم فمدوا أيديهم للسؤال . وأربعة وعشرون من الفلاحين الذين لم يعد إنتاجهم كافيا لإطعامهم أو ممن أتوا الى العاصمة للعلاج أو لقضاء مصلحة حتى اذا نفد ما معهم ركنوا الى التسول . وتسعة عشر من الباعة الجائلين وباعة الصحف وعمال المقاهى وكلهم ممن كسدت أعمالهم فاكلوا رءوس أموالهم . وسبعة عشر من الصناع الذين تحتاج حرفهم الى استعداد خاص كعمال الاحذية والمطابع والنساجين . والباقون وعددهم ثلاثة عشر من أرباب المهن الاخرى كالمقرئين والتجار والموظفين .

أثبت بيانى هذا وأسائل نفسى : أليس ما أرى هو صورة مصغرة لما يقوم عليه الشعب؟ وإذا كنا بهذه الدور قد كفلنا العيش لثلاثة أو أربعة آلاف نفس فهل حللنا بهذا مشكلة العاجزين والمعوزين بالبلاد ؟

إن الأمم التى قضت بتحريم التسول قد سنت قبل ذلك نظما وشرائع كفلت للناس العيش ومكنتهم من التمتع بحقهم فى الحياة ، فهناك يلزم أصحاب الاعمال بتأمين عمالهم من الإصابة و"شيخوخة" ، هناك يجد العاطل إعانة ، والمسن معاشا ، ويقوم الاحسان على نظم تهيئ للمعوزين الاقوات والارزاق ، هناك يعرف مالك الارض واجبه نحو فلاحيه فليست الصلة بينه وبينهم صلة حساب وتحصيل إيراد كما يفعل ملاكنا . ولكنها صلة الرأس المسئول والراعى الساهر على مصالح رعيته .

لست أنقد بهذا تحريم التسول فهو تشريع لا مشاحة فى أهميته وفائدته ، ولكن تطبيقه قبل تهيئة العيش للعاجز واحتاج أمر يأباه العقل ولا يقره المنطق السليم . ولو عرف كل منا

واجبه نحو المعوز من أهله ونحو العاجز والمسن من فلاحى أرضه وخدم بيته وعمال مصنعه ومتجره ما رأينا البلاد تزخر بجيوش العجزة والمعوزين ، ولكنا اهملنا واجبنا ثم عدنا نشكو التسول والمتسولين وعمدنا الى التشريع فسلطنا سيف العذاب على رءوس الجياع بعد أن أقمنا بضعة ملاجئ لا تتسع لعشر معشار المعوزين وهكذا عالجنا الجوع بالعقاب فغدونا كمن يقول فيه الشاعر :

ألقاه فى اليم مكتوفا وقال له إياك اياك أن تبتل بالماء

نظم الملاجئ القائمة وما نراه فيها :

وقبل أن أعرض لهذه النظم أرى من الانصاف أن ملاجئ العجزة والمعوزين لازالت فى عهد بدايتها ، وأن شأنها شأن كل جديد تنشأ قاصرة ثم تدرج وترقى بمقدار ما يبذل فيها من جهد وينفق فيها من مال .

فقد صدر قانون التسول منذ ثمانية أعوام قبل أن تعد الحكومة للملاجئ عدتها ، أو تعين لها هيئة أو مصلحة تختص بادارتها ، وقد اكتفت لائحة الملاجئ التى صدرت بعد ظهور القانون ببضعة شهور بإسناد أمر الملاجئ إلى وزارة الداخلية ، وناطت بالمحافظات والمديريات إعدادها و إدارتها . وقد ظلت الملاجئ خاضعة لهذا الوضع حتى تسلمتها منذ شهور وزارة الشؤون الاجتماعية . وملاجئ العجزة إذ انتقلت الى هذه الوزارة انما تستقبل عهدا جديدا تجد فيه من جهود ذوى الاختصاص ما تستكمل به نقصها وتصلح شأنها لتنهض بواجبها وتحقق الغاية التى أنشئت من أجلها .

ونواحى النقص فى الملاجئ — كما لمسناها عديدة بعضها يرجع الى قصور التشريع القائم ، والبعض الى عدم تطبيق هذا التشريع فى جانب من نصوصه ، أو الى عيوب فى إعداد الملاجئ ذاتها .

ففى التشريع يبيح قانون التسول الإفراج عن اللاجئ المحجوز اذا أتيحت له فرصة الكسب الشريف أو اذا تقدم أحد من ذويه أو غيرهم ممن تثبت كفاءته وتعهد بالانفاق عليه .

أما أن تتاح سبل الكسب الشريف لشخص محجوز بين جدران الملجأ فهذا أمر غير ميسور ، ولعله أيضا غير معقول الا اذا عهد القانون الى ادارة الملاجئ البحث عن بعض الأعمال سواء فى الحكومة أو لدى الهيئات والأفراد ليلحق اللاجئ بها . وقد علمت مع السرور أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد تنبهت الى هذ وأخذت بأسباب تحقيقه .

وأما تسليم اللاجئ إلى من يتعهد بالانفاق عليه دون أن يكون هناك شرط جزائى لمن يخل بتعهده فهذا ما يبعد القانون عن تحقيق غايته . فقد شهدنا كثيرا من اللاجئين يتسلمهم

البعض لمجرد إخلاء سبيلهم ، فاذا أخرجوا من باب الملجأ عادوا الى الاستجداء . وقد علمت أيضا مع السرور أن هناك مشروع قانون معروضا على الهيئات المختصة لسد هذه الثغرة . ثم إن القانون قد خوّل القاضي حق الحكم بإدخال كل متسوّل أحد الملاجئ دون النظر الى قدرة أهل المحكوم عليه على إعالته، فقد رأينا فى هذه الجولة لاجئين هم آباء وأشقاء وأقرباء لطائفة من ذوى اليسار أو متوسطى الحال . وكان الأصلح أن ينص على تسليم اللاجئ ذى القريب القادر الى قريبه ، وأخذ تعهد ذى شرط جزائى عليه بالانفاق على هذا المعوز أو تسليمه إلى الملجأ ثانية اذا أعسر الولى ونرى علاوة على ما تقدم أنه يحسن إصدار قرار بقصر اعطاء رخص بيع أوراق اليانصيب ومسح الاحذية على ذوى العاهات وحدهم فهم أحق من الأصحاء بمزاولة هاتين المهنتين .

وقد نصت لائحة ملاجئ الأحداث على تشغيل اللاجئين فى صناعات تتفق وقدرتهم كما قضت بصرف مكافأة يومية قدرها مليم واحد لكل لاجئ ويضاف مثله فى اليوم عن كل درجة ينالها اللاجئ اذا حسن سلوكه. وقد قضت اللائحة بأن يخرج اللاجئون فى نزهات خلوية مرة كل أسبوعين ، وبأن ينقل المرضى إلى المستشفيات ويمنح اللاجئون إجازات يقضونها بين ذويهم أو غيرهم . وقد لاحظنا فى زيارتنا للاجئ الثلاثة أن هذه النصوص لم تدخل فى دور التنفيذ اذا استثنينا ما رأيناه من قيام لاجئين اثنين بعمل المقاطف فى ملجأ درب الحجر ، وما علمناه من وجود صناعة الحصير بملجأ الهياتم ووقفها بسبب نفاد الخامات.

وتطبيق لائحة الملاجئ كما وضعت أمر تعنى به اليوم ادارة الملاجئ وهى — كما علمنا — تعد عدتها لإدخال تحسينات مختلفة من شأنها ترقية حال هذه المؤسسات .

سبل الإصلاح :

نلخص ما تقدم فى النتائج الآتية :

(الأولى) أن قانون التسول يجب أن يقرر بشرائع ونظم تعالج مستقبل الطبقه العاملة وتكفل لأفرادها القوت اذا ما أدركهم العجز أو الكبر

(الثانية) أن هذا القانون ينقصه نص يلزم متسلم اللاجئ بالانفاق عليه ، وآخر يقضى بتسليم المتسول بعد نفاذ العقوبة فيه الى ذويه إن كانوا قادرين على إعالته .

(الثالثة) وجوب تنفيذ لائحة الملاجئ وخاصة فيما يتعلق منها بتشغيل اللاجئين فى الصناعات ومنحهم المكافآت والإجارات وإخراجهم للنزهات ونقل مرضاهم الى المستشفيات .

(الرابعة) قصر التصريح بمزاولة مهنتى بيع ورق اليانصيب ومسح الأحذية على ذوى العاهات .

ويمكننا أن نضيف الى ذلك :

(أولا) وجوب العناية بالفروض الدينية فى الملاجئ وتوسيع المصليات وتكليف بعض اللاجئين إمامة زملائهم ، كما يجب الاعتناء بالوعظ الدينى والارشاد الاجتماعى .

(ثانيا) إقامة حفلات سنوية يدعى اليها الكبراء والأعيان ويحضرها المحافظون أو مديرو الأقاليم يتناولون فيها الطعام مع اللاجئين ويرون معروضاتهم ويخصص الايراد للترفيه عنهم وأن تقام حفلات سمر شهرية بالملاجئ .

(ثالثا) تكليف اخصائيين اجتماعيين بزيارة الملاجئ وتقديم تقرير شهرى عن حالة كل لاجىء وتحقيق شكوى الشاكين منهم .

(رابعا) تمكين اللاجئين من الاتصال بذويهم وذلك بصرف خطابات وطوابع بريد مرة كل شهر اذ شاهدت الكثيرين وخاصة من الفلاحين يتوقون لمعرفة حال أهليهم . ومنهم من حوكم ثم حجز بالملجأ دون علم ذويه ويهمه اخبارهم بمكانه .

(خامسا) صرف مراتب ولو من القش لنوم اللاجئين ، اذ أن افتراش العاجز المسن لبطانية واحدة فوق الخشب يؤلم جسمه الواهن ويؤذيه .

(سادسا) نقل ملاجئ العاصمة من دورها الحالية الى دور أخرى تتوافر فيها شروط الصحة وخاصة أن ما يدفع من الايجار لدارى الحياتم ودرب الحجر يكفى لإسكان اللاجئين قصورا صحية فى الضواحى .

وأخيرا تحسين حالة رؤساء الملاجئ ، وليس من العدل اسناد ادارة ملجأ كبير لمستخدم لا يزيد راتبه على ستة جنيهات . ويسرنى فى النهاية أن أقرر أنى رجعت الى ادارة الملاجئ فى وزارة الشؤون الاجتماعية فألفيتها ملمة كل الالمام بملاحظاتى هذه وبغيرها وقد وضعتها موضع التقدير والاعتبار ، وانها عاملة جاهدة على تدارك جميع وجوه النقص لترفع الملاجئ التابعة لها الى المرتبة التى تكفل تحقيق الأغراض الانسانية الكبرى المرجوة منها . فاذا تذكرنا أن هذه الوزارة لم تتسلم تلك الملاجئ الا منذ بضعة شهور وان التحسن الذى طرأ على حالتها رغم قصر المدة وقلة المال تحسن ملموس ، أدركنا أننا حقا فى بداية عهد إصلاحى يبشر بخير كثير .

م . محمد عبد الكريم